الأمم المتحدة

E/CN.6/2010/NGO/27

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 December 2009
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

بيان مقدم من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2010/1.

270110 250110 09-65447 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيـان

١ - بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، فإنَّنا في الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، ومنتدى السياسة العالمي، ومنظمة العمل النسائي من أجل اتجاهات جديدة نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا المطلق للتنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين). ونحتفل بالتزامنا وتأكيدنا المتواصل للنضال من أجل الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان والأمن للمرأة في جميع المجالات والوفاء بها، ومواصلة العمل من أجل كفالة مشاركة المرأة في تحقيق تلك الأهداف.

٢ - ونحن ندرك ونحيي الجهود السابقة على منهاج عمل بيجين واللاحقة له من أجل كفالة وتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرار، بدءا من الاعتراف في المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحق المساواة في المشاركة السياسية، واتفاقية عام ١٩٧٩ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والأساس المنصوص عليه في المواد ٤ و ٧ و ٨ منها من أجل اتخاذ مبادرات ترمي إلى تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة العامة، وصولا إلى حث مجلس الأمن في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بأن تكفل الدول الأعضاء زيادة تمثيل المرأة في مجال منع النزاعات وإدارتها وحلها، وقرار الجمعية العامة ١٤٢/٥٨ بشأن المرأة والمشاركة السياسية فضلا عن تأكيد منهاج عمل بيجين واستعراضاته بأن تمكين النساء ومشاركتهن الكاملة على قدم المساواة في كل مجالات المجتمع هما من الأمور الأساسية من أجل تحقيق المساواة والتنمية والسلام.

٣ - ونهنئ الجمعية العامة على دعمها القوي وتأييدها بالإجماع للقرار المتسق على نطاق المنظومة من أجل إنشاء كيان جديد للمساواة بين الجنسين يكون برئاسة وكيل جديد للأمين العام. وبهذا فإن الجمعية العامة تؤيد الجهود التي يبذلها النساء وحلفاؤهن من جميع أنحاء العالم الذين دعوا على مدار ثلاث سنوات إلى إيجاد وكالة أقوى وذات موارد أكثر تُعنى بمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونتطلع إلى إنشاء هذه الوكالة في أوائل عام ٢٠١٠، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة عشرة للحدث التاريخي: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين. ودعما لهذه الوكالة، نحث الأمين العام بان كي - مون أيضاً على البدء فورا في عملية التوظيف لتعيين قائد قوي متمرس في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في منصب وكيلٍ للأمين العام ليقود عملية دمج الكيانات الجنسانية الأربعة القائمة بحيث يتسلم الشخص المعين مهام منصبه، ويستطيع تشغيل الكيان الجديد المعني

بالمساواة بين الجنسين، بحلول موعد استعراض بيجين +١٥ في الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٠.

٤ - وبالمثل فإنَّ الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، ومنتدى السياسة العالمي، ومنظمة العمل النسائي من أجل اتجاهات جديدة يُشيدون باتخاذ مجلس الأمن مؤخرا القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) (بشأن إنهاء العنف ضد المرأة) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) (بشأن المرأة والسلام والأمن). وإنه لأمر ذو مغزى، أن يدعو القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) إلى أن يضطلع الأمين العام بتعيين ممثل خاص ليقود عمل الأمم المتحدة بشأن التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع ويدفعه إلى الأمام. ونعتقد أن من الحيوي أن تسند إلى الممثل الخاص ولاية شاملة تتناول قضية العنف الجنسي في كامل سياق المرأة والسلام والأمن، ونحث الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، على الإبقاء على اعترافه الذي ورد في القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) وفحواه أن كلا قراريه الأخيرين جزءان مكونان من جدول أعمال أكبر لا ينفصم يتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٥ - وتود الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، ومنتدى السياسة العالمي، ومنظمة العمل النسائي من أجل اتجاهات جديدة تذكير مجلس الأمن بأنه عند التصدي للعنف الجنسي فمن الهام ألا يُنظر إلى النساء على أنهن إما ضحايا أو عناصر فاعلة في التغيير فحسب. بل من الحيوي أن نفهم أن النساء الأقوياء بوصفهنَّ عناصر فاعلة من أجل تحقيق السلام وتسوية النزاعات والتغيير، قد يتعرضن لخطر العنف الجنسي، وأن أولئك اللائي يقعن ضحايا لهذا العنف لا يفقدن، نتيجة لذلك، قوتهن أو أصواتهن أو قدراتهن على المشاركة بوصفهن من بناة السلام في مجتمعاتهن. ونتطلع إلى العمل مع ممثل خاص للأمين العام يتفهم ويناصر هذا النهج الكلي، ويعمل على معالجة مسائل الحماية من العنف الجنسي في سياقها الكامل من المشاركة والتمكين وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ومن شأن هذا النهج أن يحقق الاستفادة الكاملة من الأسس الهامة التي أرساها مجلس الأمن في قراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، فضلا عن الدعم والموارد التي تتيحها كوكبة هائلة من جماعات المجتمع المدني الحريصة على مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمالها بشأن المرأة والسلام والأمن.

٦ - وكذلك فإن الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، ومنتدى السياسة العالمي، ومنظمة العمل النسائي من أجل اتجاهات جديدة تدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا بطريقة تركز على نوع الجنس، التي بدونها، وبعد مضي ١٥ عاما على منهاج عمل بيجين، تظل المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة مقيدة بشدة.

٧ - ولا تزال مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في منتديات صنع القرار الأمني مشاركة محدودة بصورة غير عادية على الصعيدين المحلي والعالمي. وفي حين بُذلت بعض المحاولات لزيادة مشاركة المرأة على المستوى المحلي عن طريق تعزيز تدريب حفظة السلام ووضع خطة عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تدعو إلى الاعتراف بالنساء كعناصر فاعلة في حالات النزاع، لا تزال امرأة واحدة فقط تجلس في مجلس الأمن على مستوى السفراء. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية عن تقديم مرشحات ومرشحين أقوياء لشغل هذه المناصب وغيرها التي تحمل قوة سياسية ونفوذا متزايدين.

٨ - ونرى أنه من غير المقبول أن تظل إمكانية الحصول على فرص عمل في ظروف إنسانية وعادلة، والحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم بعيدة عن متناول معظم النساء. كما لا نتفق مع تحويل تلك الخدمات الأساسية إلى سلع وخصخصتها، لا سيما في ضوء ما يترتب على هذه السياسات من أثر سلبي غير متناسب على المرأة. فمسألة عدم المساواة في الوصول إلى الموارد وما ينتج عنها من عدم مساواة في القوة الاقتصادية واستمرار التخلف في النمو وتفشيه تمثل في حد ذاتها شكلا من أشكال العنف، فضلا عن أنها تجعل النساء عرضة للعنف بصورة خاصة في أوقات النزاع وما يسمى أوقات السلم على حد سواء. وبدون تنمية مستدامة لا تستثني أحدا وتقوم على أساس نظام من المساواة بين الجنسين، يظل تحقيق سلام حقيقي ودائم أمرا مستحيلا. ولذلك فإن الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، ومنتدى السياسة العالمي، ومنظمة العمل النسائي من أجل اتجاهات جديدة تدعو جميع الدول إلى إدراج منظور جنساني شامل في عملية تخصيص الموارد ووضع برامج لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأية ممارسات أو مشاريع إنمائية أخرى، وتُصر على أن تحثهم لجنة وضع المرأة على القيام بذلك.

٩ - وندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير عاجلة تكفل أن يصل النساء والرجال إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية والسياسية بطريقة عادلة ومتساوية بهدف كفالة المشاركة المتساوية في عملية صنع القرار في مختلف مجالات الحياة العامة والخاصة، بما في ذلك المشاركة في التنمية. وندعو الحكومات إلى كفالة إدراج النساء المهمشات، بمن فيهن الأرامل ونساء السكان الأصليين والمعوقات ونساء الأقليات في البرامج والعمليات الرامية إلى تحسين وتعزيز وصول المرأة إلى تلك الموارد.

١٠ - وندرك أن مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات تشمل المشاركة في القرارات المتعلقة بالاقتصاد والتجارة وندرك كذلك أن الآثار السلبية غير المتناسبة للعولمة على المرأة تجعل من الحيوي أن تساهم المرأة في صنع القرار في مؤسسات تتخطى حدود

الولاية الوطنية، مثل منظمة التجارة العالمية وكذلك مؤسسات بريتون وودز وكذلك فإن الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، ومنتدى السياسة العالمي، ومنظمة العمل النسائي من أجل اتجاهات جديدة تدعو الدول الأعضاء إلى توفير آليات تكفل إتاحة الفرصة للمرأة كي تقدم مساهمات في عمليات صنع القرار بتلك المؤسسات على المستوى المحلي وتضمن أن تراعي هذه العمليات الاحتياجات الخاصة للنساء.

١١ - وكذلك فإننا في الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، ومنتدى السياسة العالمي، ومنظمة العمل النسائي من أجل اتجاهات جديدة نؤكد مجددا التزامنا بالعمل من أجل الأمن الإنساني الجماعي والسلام المستدام بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات الحكومية والدولية الفاعلة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. ونتطلع إلى العمل مع الآخرين في جميع أنحاء العالم لتفكيك الثقافة السائدة ذات النزعة العسكرية وخلق ثقافة سلام تخلو من العنصرية والتمييز والظلم الاقتصادي والعنف وكل شكل من أشكال القهر وتتمتع فيها النساء بفرص المشاركة الكاملة على قدم المساواة.